DT Institute

التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان
Yemeni Coalition for Monitoring Human Rights Violations

طفولة مستهدفة

تحليل أنماط الانتهاكات الستة الجسيمة ضد أطفال اليمن

دراسة ميدانية «عدن، الحديدة، تعز، مأرب، ذمار»

إصدارات تحالف رَصْد 2025
ycmhrv.org

طفولة مستهدفة

تحليل أنماط الانتهاكات الستة الجسيمة ضد أطفال اليمن
دراسة ميدانية «عدن، الحديدة، تعز، مأرب، ذمار»

إصدارات تحالف رَصْد 2025
إعداد الدراسة: **ياسر المليكي**- محامي وباحث قانوني

ycmhrv.org

- معهد دي تي DT Institute

معهـد دي تي منظمـة غـير ربحيـة، ملتزمـة بـ "تنفيـذ التنميـة بشـكل مختلـف". نُنفـذ بـرامج تنميـة عالميـة مُعقـدة في بيئـات مُتضـرة مـن الصـراعات، وبيئـات هشـة، وبيئـات مُغلقـة. كمـا نُمـوّل مبـادرات قياديـة فكريـة تُحفّـز الابتكـار وتُحسّـن حيـاة النـاس مـن خـلال بـرامج قائمـة علـى الأدلـة. يتعـاون معهـد دي تي مـع المجتمعـات والقـادة للمسـاعدة في بنـاء مجتمعـات أكـثر مرونـةً وإنصـافاً وشـمولاً وديمقراطيـة والحفـاظ عليهـا.
يتعـاون معهـد دي تي مـع المجتمعـات والقـادة للمسـاعدة في بنـاء مجتمعـات أكـثر مرونـة وعـدلاً وشـمولية وديمقراطيـة والحفـاظ عليهـا.

-التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان (تحالف رصد) (YCMHRV)

هو منظمة مجتمع مدني يمنية تأسـست في يناير 2015م بترخيص رقم (1240) يقوم التحالف برصـد وتوثيق كافة انتهاكات حقوق الانسـان في اليمن عبر فريقه الميداني وإصـدار التقارير النوعية المتخصصة بتلك الانتهاكات والمشاركة في تقديم هذه التقارير للجهات المحلية والدولية ذات الصلة، تمهيدا لتحقيق المسـاءلة والمحاسـبة وتطبيق عدم إفلات الجناة من العقاب، والتدريب والمناصر ة لقضـايا حقوق الانسـان على المسـتوى المحلي والدولي والتوعية بمبادئ ومفاهيم حقوق الانسـان.

-مشروع تعزيز الوعي وضمان حقوق الأطفال اثناء النزاع -المرحلة الثانية ((SAFE II)):

يهدف برنامج دعم الوعي وتسـهيل إنفاذ حقوق الطفل في النزاع اليمني (سـيف II)، الذي يُنفّذه معهد دي تي بالشراكة مع التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الانسان (YCMHRV)، إلى توحيد الجهود لحماية الأطفال اليمنيين من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسـان أثناء النزاع المُسلّح من خلال تعزيز الاعتراف المحلي والدولي بهم وتسـهيل مُسـاءلة الجناة. يسـعى برنامج "سـيف2" إلى تحقيق ذلك من خلال حملات تثقيف مدني مُوجّهة للمجتمع والضـحايا لتمكين الإبلاغ الآمن عن الانتهاكات الجسـيمة. وتوثيق هذه الانتهاكات والتحقيق فيها لتشـكيل حوارات حول العدالة والمسـاءلة مع أصـحاب المصـلحة الدوليين باسـتخدام أدلة موثوقة؛ وإطلاق حوار بين أصـحاب المصلحة في العدالة اليمنيين بشأن حماية الأطفال من الانتهاكات الجسيمة أثناء الصراع وبعده.

جدول المحتويات

المقدمة 5

أولاً: الملخص التنفيذي 5

ثانياً: الهدف والمنهجية والمحددات..... 8

ثالثاً: سياق الجرائم ضد الأطفال..... 11

رابعاً: نتائج الدراسة 12

1. نمط ارتكاب الانتهاكات الست الجسيمة ضد الاطفال..... 13
2. الضحايا والابلاغ 17
3. الجهات المتورطة في الانتهاكات المركبة ضد الأطفال 19
4. تأثير الانتهاكات المركبة 22
5. تدخلات الجهات الرسمية والمجتمع المدني ومجالاتها 23

التوصيات..... 26

المصادر..... 28

تعريفات	
الانتهاكات الست الجسيمة ضد الأطفال	هي الانتهاكات التي حددها مجلس الأمن في قراره رقم 1261 لعام 1999، والتي أدان ارتكابها ضد الأطفال خلال النزاعات المسلحة وهي قتل وتشويه الأطفال، تجنيد واستخدام الأطفال، العنف الجنسي ضد الأطفال، اختطاف الأطفال، الهجمات على المدارس والمستشفيات، منع إيصال المساعدات الإنسانية
الانتهاك المركَّب	يعني حصول انتهاكين أو أكثر من الانتهاكات الست الجسيمة ضد الطفل، سواءً في وقت واحد أو في أوقات متفرقة
الانتهاك الفردي	يعني حدوث انتهاك واحد من الانتهاكات الست الجسيمة ضد الطفل

المقدمة

يكابد أطفال اليمن وضعاً انسانياً صادماً، زادت حدته بشكل مخيف خلال السنتين الأخيرتين، بفعل التدهور الاقتصادي الحاد، وارتفاع أسعار الغذاء بنسبة 300% منذ عام 2015، وندرة فرص التشغيل، وارتفاع عدد الجياع من اليمنيين إلى 19,5 مليون شخص، بينهم 17,1 مليون طفل وامرأة باتوا بحاجة ماسة إلى المساعدات. وفي خضم هذا الوضع الإنساني الحاد تنتشر النزاعات في جميع أنحاء اليمن، وصلت إلى 52 جبهة قتال. ومع هذا الانتشار، تزايدت الانتهاكات الست الجسيمة ضد الأطفال في ظل انهيار سيادة القانون وغياب المساءلة وتفشي الإفلات من العقاب.

وفي سياق النزاع برز وجهٌ أخرٌ ومعقدٌ من الجرائم الست الجسيمة، لم يسبق التركيز عليه بشكل عميق من قبل المنظمات وجهات التحقيق المحلية والدولية، تمثل في ارتكاب تلك الانتهاكات بشكل متكرر على الأطفال، أي أن الطفل الواحد يمكن أن يتعرض لأكثر من انتهاك جسيم في نفس الوقت أو بشكل متتابع، أو أن الانتهاك الأول يقود إلى انتهاك آخر. فجريمة الاختطاف مثلاً تقود الى التعذيب وربما التجنيد وقد تؤدي الى القتل، وهكذا في بقية الانتهاكات الستة. إن ارتكاب مثل هذا النهج من الجرائم يزيد من تعقيد الوضع الإنساني للأطفال الضحايا ويترك آثاراً مدمرة على حياتهم، ويغرس أضراراً جسيمة ومتعددة الأبعاد على صحتهم الجسدية والنفسية، تعليمهم، ومستقبلهم بشكل عام. ما يخلق دائرة مفرغة من العنف والحرمان تؤدي إلى جيل من الأطفال المشوهين جسدياً ونفسياً، وتعيق أي جهود لتحقيق السلام المستدام في اليمن.

ولأن "تحالف رصد" خلال تنفيذ مشروع تعزيز الوعي وضمان حقوق الأطفال خلال النزاع في اليمن SAFE، خلص من تحقيق الوقائع على الأرض الى سلوك أطراف الصراع في اليمن هذا النهج من الجرائم، فقد تبنى انتاج هذه الدراسة الميدانية "طفولة مستهدفة" التي تشمل محافظات عدن، الحديدة، تعز، مأرب، ذمار. وتستند إلى لقاءات مع (57) مشارك من المشتغلين في و/أو مع قضايا الأطفال، بهدف الوصول إلى تحليل العلاقة بين ارتكاب الأنواع الست الجسيمة من الانتهاكات ضد الأطفال في اليمن بشكل متكرر، وأنماط ارتكابها، وتحديد الترابط بينها، من حيث الجهات المسؤولة، السياق الزمني، وأنماط التكرار، وأبرز فئات الأطفال التي تمارس ضدها، وتأثيرها على الضحايا وعائلاتهم، وقياس تدخل الجهات الرسمية والمجتمع المدني في هذا النهج من الانتهاكات.

ولأجل ذلك تم تقسيم الدراسة إلى أربع فقرات أساسية، تحتوي أغلبها على فقرات فرعية. أولاً ملخص تنفيذي وتحتوي على استعراض التفاصيل المهمة التي توصلت اليها الدراسة الميدانية، ثانياً الهدف من الدراسة والمنهجية والمحددات التي اشتغلت عليها الدراسة، ثالثاً سياق الجرائم ضد الأطفال والذي يعطي لمحة عامة عن انعكاسات النزاع على الأطفال في اليمن، رابعاً النتائج الميدانية للدراسة وتحتوي على خمسة فروع، هي نمط ارتكاب الانتهاكات الست الجسيمة ضد الأطفال، فئات الضحايا وطبيعة الإبلاغ، الجهات المتورطة، تأثير الانتهاكات المركبة على الأطفال، مجالات تدخل الجهات الرسمية والمجتمع المدني. إلى جانب التوصيات والمصادر.

أولاً: الملخص التنفيذي

هذه الدراسة "طفولة مستهدفة" هي الأولى في اليمن، والتي تحلل أنماط الانتهاكات الست الجسيمة ضد الأطفال في اليمن التي ترتكب بشكل متعدد على الضحايا، بغية اكتشاف العلاقة بين ارتكاب الأنواع الستة من الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، وتحديد الترابط بينها، من مستويات

مختلفة سواءً كان من حيث الجهات المسؤولة، السياق الزمني، وأنماط التكرار والتأثير التراكمي. وهي تأتي ضمن مشروع تعزيز الوعي وضمان حقوق الأطفال اثناء النزاع باليمن SAFE II "المرحلة الثانية" الذي نفذه التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الانسان YCMHRV"تحالف رصد" بالشراكة مع معهد DT Institute. وتستند بشكل رئيسي على معلومات بحثية جُمعت من (57) مشارك من العاملين مع/ أو في قضايا الأطفال، سيما خلال النزاع، في (5) محافظات يمنية هي: عدن، الحديدة، تعز، مأرب، ذمار.

تكشف الدراسة أنه خلال الفترة الماضية من عمر الصراع المدمر في اليمن، قد وقع الأطفال تحت جحيم من المعاناة، وتعرضوا لصنوف متعددة ومتكررة من الانتهاكات الست الجسيمة، وأن الطفل الواحد أو مجموع الأطفال الضحايا قد مورس عليهم أكثر من انتهاك جسيم في نفس الوقت أو بشكل متتابع في كثير من الحالات. وقد عاظم هذا التداخل من تعقيد الوضع الإنساني وترك أثاراً مدمرة على حياة الأطفال.

بينت نتائج الدراسة أن السياق الزمني بين حدوث بعض الانتهاكات إما أنه غير محدد، أو يفصل بين الانتهاك والأخر بضعة أشهر، أو سنة فأكثر، ما يعني أن خطر الانتهاك التالي غير ثابت بمرور الوقت أو يشير إلى موجات عنف مفصولة بفترات خمود. أما في انتهاكات اخرى ووفقاً لآراء المشاركين تتكرر الانتهاكات على نفس الأطفال خلال أسابيع أو بشكل فوري، وهو ما يعكس تتابعاً اندفاعياً للانتهاكات.

وفيما يخص ترتيب حدوث الانتهاكات، ما الذي يمارس أولاً وما الذي يليه على الطفل الضحية، فقد كان من الصعوبة وضع تصور شامل ومنضبط لترتيب حدوثها، إذ يختلف من محافظة إلى أخرى في المحافظات المستهدفة. غير أن التجنيد القسري للأطفال ظل حاضراً كأحد الانتهاكات الأوسع انتشاراً والأول ممارسة على مستوى مجتمع الدراسة ككل بحسب رأي (29,14%) من المشاركين يليه القتل بنسبة (23,84%) ثم الاعتداء على المدارس بنسبة (15,23%) والاستغلال الجنسي بنفس النسبة. وقد مثَّل الجنيد واستخدام الأطفال في النزاع الانتهاك الأبرز الذي تتكرر معه الانتهاكات الأخرى بشكلٍ أكثر شمولية وبأنماطٍ متباينة بحسب رأي المشاركين. وخلصت الدراسة أن التجنيد القسري يشكل المدخل الأساسي لسلسلة الجرائم المركبة بحق الأطفال عند جميع الاطراف، في حين تمثل الانتهاكات الأخرى امتدادات ونتائج لهذا الفعل الرئيس.

توصلت الدراسة إلى العديد من الأسباب التي تتفاعل فيما بينها، وينتج عنها حصول الانتهاكات الست الجسيمة بشكل متكرر ضد الأطفال. وقد توزعت تلك الأسباب بين أربعة محاور: الأول، بنيوي اقتصادي يتمثل بحضور قوي للفقر والحرمان، ما يعكس هشاشة في سبل العيش تعرض الأطفال للانتهاكات المركبة والعنف كالاستغلال الجنسي والتسرب المدرسي والعمالة. والثاني نزاعي أمني تتمثل دعائمه بالحرب والألغام والانفلات الأمني وتعدد الأطراف المسلحة، وهي تظهر كمولدات مباشرة لخطر واسع على الأطفال كالتجنيد والقتل والتشويه والنزوح. والثالث مؤسسي قانوني يتمثل بضعف الدولة وسيادة القانون وغياب الحماية وعدم المساءلة، وهذه الأسباب تؤطر لبيئة افلات تعيد انتاج الانتهاكات وتُعقِّد إنصاف الضحايا. والرابع ثقافي أسري تبرز أسبابه بين الجهل والتوعية الخاطئة والعادات والتفكك الأسري، وهذه تسهم في تقبل الممارسات الضارة وتقلل من لجوء الأسر لآليات الحماية.

إن الضحايا هم جوهر الاهتمام. حيث خلصت الدراسة إلى أن فئات مختلفة من الأطفال مورست بحقهم الانتهاكات الست الجسيمة بشكل متكرر، تنوعت بين النازحون والفتيات والمهمشون

(الأخدام) والمهمشون اقتصاديا وذوو الإعاقة. أظهرت النتائج أن التركيز على هذه الفئات يعود لكونها مستضعفة وفقيرة، وأقل وعياً، وأكثر خوفا من الابلاغ حفاظاً على سلامتها. وكشفت النتائج أن (84,21%) من المشاركين أكدوا أن إبلاغ الضحايا وعائلاتهم عن الانتهاكات ضعيف، بمقابل (1,75%) قالوا إن الإبلاغ عالي، و(14،4%) قالوا إن الإبلاغ متوسط. وأوضحت الدراسة وقوف عدد من العوامل خلف ضعف الإبلاغ، يعود أكثرها إلى التهديدات والخوف من الجهات الفاعلة، ضعف الوعي بتجريم الانتهاك المركب، عدم الثقة باليات العدالة، ندرة منظمات المجتمع المدني التي يمكن الإبلاغ اليها، تورط العائلة في حصول الانتهاك.

تشاركت كافة أطراف النزاع في ارتكاب الانتهاكات الستة بشكل مركب أو متكرر ضد الأطفال، بنسب مختلفة. غير أن (87,72%) من المشاركين قد اتفقوا على أن جماعة أنصار الله (الحوثيين) كانت أبرز الأطراف التي كررت ارتكاب الانتهاكات الست الجسيمة ضد الأطفال بشكل مسرف. وعلى العكس من ذلك تقاربت أراء المشاركين في أن الأطراف الأخرى -القوات الحكومية، المجلس الانتقالي، القوات المشتركة، التنظيمات المتطرفة، جماعات مسلحة صغيرة- قد مارست الانتهاكات بشكل مركب أحياناً، أو أنها لم تمارسها أبداً. بينما قرر عدد محدود أن تلك الأطراف الأخرى مارست الانتهاكات ضد الأطفال بشكل مركب على نطاق كبير.

أكدت الدراسة أن الصدمة النفسية هي أبرز التأثيرات التي تقع على الأطفال ضحايا الأفعال المركبة للانتهاكات الست الجسيمة بنسبة (54%) من أراء المشاركين، وأنها تمثل المحور المركزي للتأثيرات الأخرى، إذ لا تقف عند كونها تأثيراً مستقلاً، بل تقود إلى حدوث و/ أو الدخول في التأثيرات الأخرى مثل التسرب من التعليم، العدوانية، إدمان المخدرات والتدخين، الانتحار، صعوبة الاندماج في المجتمع. وانسجمت هذه النتائج مع أراء المشاركين في طبيعة التدخلات المقدمة للضحايا من قبل المجتمع المدني والجهات الرسمية، فتبين أن الدعم النفسي والاجتماعي كان أكثرها وبنسبة (22,81%) تلاه الحماية والتوثيق (21,05%) ثم التوعية والدعم الإنساني والادماج وإعادة التأهيل والمساعدات الطبية بنسب مختلفة. وأظهرت النتائج أن تأثير الانتهاكات المركبة واسعة ومضاعفة ومزمِنة على الضحايا الأطفال مقارنة بالانتهاكات الفردية، نفسياً واجتماعياً وصحياً واقتصاديا.

قدمت الدراسة لمحة عامة عن طبيعة التدخل الذي تقوم به الجهات الرسمية لصالح الأطفال الضحايا، فقد بين (84,2%) من المشاركين أنها ضعيفة أو منعدمة، في مقابل (15,8%) يعتقدون أنها متوسطة أو عالية. ويبرِرُ ضعف التدخل هشاشة المؤسسات الحكومية وتسخيرها لصالح أجندات أطراف الصراع. بينما يكتسي عمل منظمات المجتمع المدني في توثيق الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، وتقديم التدخلات أهمية حاسمة، لكن الواقع تتشابه تدخلاتها مع تدخلات الجهات الرسمية، حيث بيَّن (77.20%) من المشاركين أن تدخلاتها ضعيفة أو منعدمة، في مقابل (22,80%) يعتقدون أنها متوسطة أو عالية. وأوضحت الدراسة أن هذه النظرة السلبية وضعف تدخل المجتمع المدني لها ما يبررها -خصوصاً في جانب توثيق الانتهاكات- فقد سرد المشاركين عددٌ من الأسباب أهمها، ضعف تعاون العائلات في توثيق الانتهاك الآخر على الطفل الضحية، عدم علم المنظمات بالانتهاك الاخر، اكتفائها بتوثيق الانتهاك الأول، نقص التمويل في الوصول، توثيق المنظمات غير منهجي، وتركيز التدخلات غالباً على المدن الحضرية.

كما بينت النتائج أن (49,12%) من المجيبين يعتقدون أن تدخلات و/ أو ضغوط المجتمع المدني لم تنجح في تحييد الجهات الفاعلة أو تقليل الهجمات على الأطفال، في مقابل (10,53%) يعتقدون

نجاحها، بينما (40,35%) يرون نجاحها الى حد ما، ربما يعكس ذلك ضعف انتشار المجتمع المدني حتى الآن، وندرة البرامج المخصصة لهذا النوع من الانتهاكات.

تضمنت الدراسة قائمة من التوصيات للمجتمع المدني والجهات الرسمية وجهات التمويل الدولية، تمثلت أبرزها في: بناء قدرات الفرق الميدانية على توثيق الانتهاكات المتسلسلة، فتح شبكة تواصل محمية للإبلاغ وأرشفة البيانات الكترونياً للعودة اليها عند التوثيق اللاحق، ضرورة أن يترافق التوثيق مع تقديم المساعدة الإنسانية، دمج خبراء نفسيين في لجان التحقيق، توسيع العلاقات مع المجتمعات المحلية وتشجيع المدارس على التبليغ، تكثيف برامج التوثيق في المجتمعات المهمشة والريفية. إلى جانب تخصيص وحدات داخل الجهات الرسمية متخصصة بالتحقيق في انتهاكات الطفولة، وضرورة تفعيل السلطات المحلية لمكاتب النشء، وإعادة تأهيل شرطة الأحداث. وأهمية أن تضطلع جهات التمويل والمنظمات الدولية بدعم الجهات الحكومية في بناء وتوفير قاعدة معلومات وطنية بانتهاكات الأطفال، ودعم انشاء مرصد وطني متخصص بانتهاكات الأطفال، وضرورة قيام اليونيسف بنقل خبراتها في التحقيق الى المنظمات المحلية.

ثانياً: الهدف والمنهجية والمحددات

1. هدف الدراسة

هذه الدراسة الميدانية هي الثانية بعد تقرير أصدره "تحالف رصد" ضمن مشروع SAFE1 لتوثيق الانتهاكات الستة الجسيمة الموجهة ضد الأطفال خلال النزاع في اليمن الممول من DTI. وتسلط الدراسة الضوء على جانب من أنماط ارتكاب الانتهاكات الست الجسيمة ضد الأطفال، يتعلق بتكرار ارتكابها بشكل منهجي على نفس الضحية، وفي سياق زمني واحد أو مختلف.

وتهدف الدراسة إلى:

- تحليل العلاقة بين ارتكاب أنواع الانتهاكات الست الجسيمة ضد الأطفال في اليمن، وأنماط ارتكابها، وتحديد الترابط بينها، من حيث الجهات المسؤولة، السياق الزمني، وأنماط التكرار
- أبرز الفئات التي تُمَارس ضدها الانتهاكات المركبة الجسيمة
- تأثير تلك الانتهاكات المركبة على الأطفال وعائلاتهم مقارنة بالانتهاكات الفردية
- تحديد الجهات أو الأطراف التي تتورط في أكثر من نوع من هذه الانتهاكات
- قياس تدخل الجهات الرسمية والمجتمع المدني لضحايا هذا النوع من الانتهاكات

2. منهج الدراسة

انخرطت الدراسة في حوارات مباشرة مع المشاركين في عدد من المحافظات، معتمدة على المنهج التشاركي والمنهج النظري الشمولي. وسارت في تغطية معلوماتها على الدمج بين المناهج الكمية والنوعية والكيفية.

واستخدمت الدراسة نوعين من الأساليب في الوصول إلى المعلومات: أسلوب المقابلات المعمقة المرتكز على مقابلات المهتمين و/ أو المطلعين على انتهاكات الأطفال خلال النزاع، وأسلوب التحقيق التوثيقي المرتكز على الضحايا والمبلغين والشهود.

استعانت الدراسة بعدد من الوسائل للوصول، بينها المقابلات الوجاهية، التواصل الهاتفي وعبر الانترنت.

ولكتابة الدراسة وتحليل البيانات استعان "تحالف رصد" بخبراء على درجة عالية من الاحترافية والمهنية. وعند تحليل النتائج اعتمدت الدراسة في عدد من الأحيان حساب التكرار للجريمة اللي تحدث في البداية ومن ثم التي تليها وهكذا، حتى المستوى السادس، واستبعاد إجابة عدد من المشاركين لانها لا تلبي احتياجات السؤال حيثما ذُكر مستوى واحد دون تسلسل.

3. عينة الدراسة

شملت الدراسة نوعين من البحوث، الأول: المقابلات المعمقة، والثاني: تحقيق توثيقي. واستهدفت في كل نوع عينة من المبحوثين.

- في المقابلات المعمقة، استهدفت الدراسة (57) مجيب في 5 محافظات هي: عدن، الحديدة، تعز، مأرب، ذمار، منهم 19 أنثى (33,33%) و38 ذكر (66,67%). وقد تصدر العاملون في التوثيق الحقوقي أكثر الفئات بين المجيبين في المقابلات المعمقة بنسبة (35%) تلتها فئة العاملون في الشؤون الإنسانية بنسبة (13%)، ثم العاملون في مجال التعليم (11%)، وجاءت بعدها عدد من الفئات هي: إداري في منظمة تعمل في مجال الطفولة، خبير اجتماعي يعمل مع الأطفال، ضابط/جندي شرطة، طبيب نفسي، يعمل في مراكز حماية الأسرة، وقادة عسكريون، وقضاة، يوضح الشكل (1) تلك الفئات ونسبتها. بينما المجيبون من فئات أخرى وصلت نسبتهم إلى (12%) وتوزعوا بين عامل في مشروع إدماج الأطفال المجندين وطالبين جامعيين ومحامية وصحفي ورجل دين وكاتب في محكمة.
- وفي التحقيق التوثيقي للانتهاكات الست الجسيمة ضد الأطفال خلال النزاع في اليمن، اشتغلت المنظمة في (13) محافظة هي: تعز، البيضاء، الضالع، حجة، عدن، عمران، مارب، أمانة العاصمة صنعاء، ذمار، المحويت، الحديدة، أبين، لحج. كان اختيار الوقائع فيها عشوائي، فبلغ إجمالي ما تم توثيقه (82) واقعة انتهاك جسيم. توزع الضحايا فيها بين 56 ذكر (77%) و13 أنثى (18%) و4 منشأة (5%). وتنوعت الانتهاكات التي تم التحقيق فيها بين قتل وتشويه (41%) وتجنيد (28%) واعتقال (22%) وهجمات على المدارس والمستشفيات (5%) ومنع مساعدات إنسانية عن الأطفال (4%).
- استخدمت الدراسة أسلوب العينة القصدية في اختيار المجيبين، ركزت في الأساس على العاملين مع/ أو في قضايا الأطفال، سيما خلال النزاع، بما يمكننا من الوصول إلى ردود تساعد في تحديد نمط العلاقة بين الأفعال المركبة للانتهاكات الست الجسيمة ضد الأطفال وفئات الضحايا، وتأثير الانتهاكات عليهم، ومعرفتهم كلما أمكن للجهات الفاعلة، واستيضاح قياس تدخلات وبرامج الجهات الرسمية والمنظمات غير الحكومية بالنسبة للأطفال.

سيتم التركيز في الدراسة بشكل كلي على النتائج التي توصلت اليها المقابلات المعمقة مع المجيبين. بينما سنعتمد على نتائج التحقيق التوثيقي مع الضحايا وعائلاتهم في الجزئية المتعلقة بالإطار العام للدراسة ضمن سياق الجرائم التي تمارس ضد الأطفال في اليمن.

4. أدوات جمع البيانات

استخدمت الدراسة لجمع البيانات من المجيبين أدوات متعددة، شملت:

- الأجهزة اللوحية، والتواصل الهاتفي والانترنت.
- التوثيق الورقي والصوتي، والمقابلات الوجاهية فيما يتعلق بتحقيق وقائع الانتهاكات الست الجسيمة مع الضحايا وعائلاتهم والمبلغين.
- اعتمدنا بشكل أساسي على برنامج Kobo Toolbox لإجراء المقابلات المعمقة مع المجيبين. باعتباره برنامج سلس ومفتوح المصدر لجمع المعلومات وادخالها وادارتها عبر الأجهزة المحمولة، وتحليلها، ومشاركتها بشكل فعّال. وقد قصدت المنظمة استخدامه لكونه يلائم الظروف التي تواجه تحديات وبيئات نائية، ومجتمعات معرضة للمخاطر.

شكل (١) فئات المجيبين

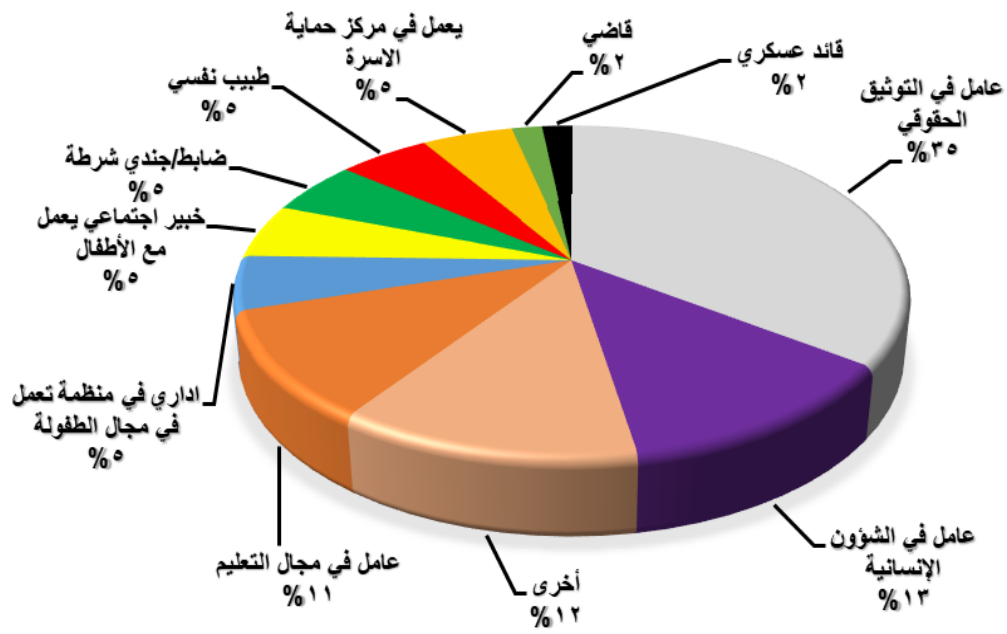

أدوات تحليل البيانات

استخدمت الدراسة نهجاً متعدد الأساليب، تتيح في مجملها الوصول إلى نتائج دقيقة في عمليات الاستعراض. حرصنا أن تستغرق تلك الأدوات المعلومات الكمية والنوعية والكيفية، وقد شملت هذه الأدوات:

- ميكروسوفت اكسل لتحليل البيانات والمعلومات المدخلة من استبانة المقابلات المعمقة والتحقيق التوثيقي، والتركيز بشكل خاص على تحليل البيانات الكمية، واستخدام المخططات فيه.
- برنامج Kobo Toolbox لتحليل المعلومات المدخلة لاستمارة المقابلات المعمقة، واستعراضها عبر تقرير آلي مبني على البيانات الأولية التي تم إدخالها، وإظهارها على شكل جداول ورسوم بيانية.
- مقياس ليكرت (Likert scale) لمعرفة استجابة المشاركين حول الجرائم المصاحبة للانتهاكات الرئيسية ضد الاطفال، وتحويلها الى قيم كمية لحساب المتوسطات والنسب، ما يتيح تحليلاً عددياً لمواقف المشاركين تجاه سلوكيات مرتكبة لأنماط الانتهاكات الست الجسيمة وتكرارها.
- مخطط Sankey، هو أداة تصور البيانات التي تعرض كيفية ارتباط مجموعات مختلفة من الأشياء.
- التحليل التتابعي لسلاسل الأحداث (Lag Sequential Analysis): ويستخدم لعدّ الأزواج المتجاورة من الأحداث عبر جميع المشاركين لقياس ما الذي يأتي مباشرة بعد ماذا.

- مصفوفة/نموذج انتقال (المرجع القياسي لسلسلة ماركوف ومصفوفات الانتقال من الرتبة الأولى): لتحويل عدّ الأزواج المتجاورة إلى مصفوفة انتقال واحتمالاتها؛ هذا إطار قياسي لتحليل تسلسلات حالة (Transition Matrix / Markov Chain).

5. نطاق الدراسة

- استهدفت الدراسة في المقابلات المعمقة (57) مجيب من خمس محافظات يمنية هي مارب (24,56%)، عدن (22,81%)، الحديدة (21,5%)، تعز (17,54%)، ذمار (14,4%). حرصنا على تنويع المحافظات بحيث يشمل نطاق سيطرة جميع الأطراف العسكرية المسيطرة على الأرض و/ أو التي تنشط فيها الجماعات المسلحة، وحاولنا حيثما أمكن أن تستغرق كافة الأطراف.
- بالنسبة للتحقيق التوثيقي، فقد تحققنا من (82) انتهاك جسيم ضد الأطفال، في (13) محافظة هي: تعز (14) واقعة انتهاك جسيم، البيضاء، الضالع في كل واحدة (13) واقعة، حجة (10)، عدن (9) وقائع، عمران (5)، مارب (4)، أمانة العاصمة صنعاء وذمار والمحويت (3) وقائع في كل منها، الحديدة وأبين (2) واقعة في كل منها، ولحج (1) واقعة انتهاك جسيم.

ثالثاً: سياق الجرائم ضد الأطفال

في جميع أنحاء اليمن، ومع انتشار النزاعات، تزايدت الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. وشكل ارتكاب الانتهاكات بشكل متكرر على الطفل وجهاً بارزاً ومعقداً من الجرائم، ساهمت الازمة الإنسانية المستمرة وانهيار سيادة القانون وغياب المساءلة في تفشي تلك الانتهاكات. تحدثت تقارير الأمم المتحدة عن أكثر من 52[1] جبهة قتال، يصعب فيها السيطرة على القوات خلال ذلك النزاع الممتد، ومن ثم السيطرة على الانتهاكات ضد الأطفال.

يكابد أطفال اليمن وضعاً انسانياً صادماً، زادت حدته بشكل مخيف خلال السنتين الأخيرتين، بفعل التدهور الاقتصادي الحاد، وارتفاع أسعار الغذاء بنسبة 300% منذ عام 2015[2]، وندرة فرص التشغيل. تحدثت تقارير منظمات الأمم المتحدة أن 19.5 مليون شخص، من بينهم 17.1 مليون امرأة وطفل، بحاجة إلى المساعدة في 2025، ويواجه 5 ملايين شخص مستويات طارئة، و55٪ من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية المزمن[3]. ويعاني ما يقارب 2.4 مليون طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد في اليمن[4]. ويضرب الفقر جميع جهات اليمن، تشير التقديرات إلى أن نسبة الأفراد الذين يعانون الفقر متعدد الأبعاد يبلغون 82.7 بالمائة[5].

وأدت التوترات الإقليمية المتزايدة، والنقص الحاد في تمويل القطاعات الإنسانية، إلى مزيد من التدهور، وتزايد العمليات العدائية ضد أطفال اليمن. ففي عام 2022 مثلاً احتلت اليمن المرتبة

[1] التقرير القطري الرابع للأمين العام للأمم المتحدة عن الأطفال والنزاع في اليمن، برقم S/2025/113 وتاريخ 12 مارس 2025

[2] مذكرة إحاطة ممثل اليونيسف في اليمن، بيتر هوكينز، 26 أذار /مارس 2025

[3] منظمة إنقاذ الطفولة

[4] بيان صحفي: اليونيسف تطلق مبادرة تغذوية رائدة لتسريع الحد من نقص التغذية في اليمن، 11 مايو 2025

[5] تقرير قياس الفقر متعدد الأبعاد في اليمن، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ديسمبر 2023

الثانية بعد الأراضي الفلسطينية في عمليات منع المساعدات الإنسانية عن الأطفال خلال النزاع[6]. ويمثل الأطفال 20% من النازحين في اليمن[7] المقدر عددهم 4.8 مليون شخص[8].

على الرغم من شحة البيانات المتعلقة بالأطفال ضحايا الحرب في اليمن، تشير تقارير غير محدثة لليونيسف إلى أن أكثر من 11,500 طفل قُتل أو أُصيب لأسباب مرتبطة بالنزاع، بما في ذلك مقتل 3,900 طفل وإصابة 7,600[9] آخرين. بينما تشير تقديرات أخرى مقتل 154،000 ألف شخص بشكل مباشر بسبب النزاع، في حين قُتل 233،000 ألف شخص بشكل غير مباشر بسبب النزاع، جزء كبير من هذه الوفيات هم من الأطفال، منذ 2014 حتى 2021[10] فقط.

تحقق "تحالف رصد" من (845) انتهاك جسيم ضد الأطفال بين عامي 2023 وأغسطس 2025، وهي فترة عمر المشروع بمرحلتيه الأولى والثانية، توزعت بين (636) حالة تجنيد، (47) اعتقال تعسفي، (64) إصابة، (33) حالة قتل، (13) حالة عنف جنسي، (48) هجوماً على المدارس، (5) حالات حرمان من المساعدات. ورصد التحالف (7490) حالة تجنيد أطفال خلال الفترة من 2015 الى 2025.

وقد لاحظ التحالف خلال عمله في المرحلة الثانية من المشروع التي بدأت في أكتوبر 2024 أن نسبة ارتكاب الانتهاك الثاني على الضحايا المرصودين وصل (32%)، بينما بلغ نسبة ارتكاب الانتهاك الثالث على الضحايا إلى (5%)، من بين (82) واقعة انتهاك جسيم ضد الأطفال. كما لوحظ أن القتل والتشويه يكثر ارتكابه في المرة الأولى، يليه التجنيد ثم الاعتقال والهجمات على المدارس والمستشفيات ومنع المساعدات الإنسانية، على التوالي. بينما يطغى القتل ويليه التجنيد كنمط ثاني على نفس الضحية، ثم العنف الجنسي والاعتقال والهجمات على المدارس. ويتكرر الانتهاك للمرة الثالثة على نفس الضحية، ويتنوع بين منع المساعدات الإنسانية والهجمات على المدارس.

رابعاً: نتائج الدراسة

سوف تستعرض الدراسة في هذا الجزء نتائج المقابلات المعمقة التي أجريت مع (57) مجيب في خمس محافظات يمنية، من العاملين في التوثيق الحقوقي، وفي مجال الطفولة، وفي مراكز حماية الأسرة، وضباط وجنود شرطة، وقادة عسكريين، وخبراء اجتماعيين، وقضاة الأحداث، وأطباء نفسيين، وعاملين في مجال التعليم، والشؤون الإنسانية، والنشطاء، والصحفيين، والطلاب وغيرهم. وتم تقسيم النتائج على النهج التالي:

[6] معالجة عواقب منع إيصال المساعدات الإنسانية إلى الأطفال، وثيقة صادرة عن جلسة مناقشات مجلس الامن برقم S/PV.9594 وتاريخ 3 نيسان/ ابريل 2024

[7] تقرير قياس الفقر متعدد الأبعاد في اليمن، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ديسمبر 2023

[8] بيان صحفي: رئيس بعثة المنظمة الدولية للهجرة يدق ناقوس الخطر مع إكمال اليمن عقداً من الحرب والمعاناة الإنسانية، 26 مارس 2025

[9] بيان صحفي: اليونيسف تسع سنوات من النزاع في اليمن خلفت ورائها ملايين الأطفال المصابين بسوء التغذية والتقزم، 26 أذار مارس 2024

[10] تايلور حنا، ديفيد ك.بول، جوناثان دي موير- تقييم أثر النزاع في اليمن: مسارات التعافي- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

1. نمط ارتكاب الانتهاكات الست الجسيمة ضد الاطفال

أ. الأنماط الفردية للانتهاكات الست الجسيمة

قبل معرفة أنماط التكرار للانتهاكات الست الجسيمة سيكون من الضروري معرفة طبيعة حدوث ونمط تلك الانتهاكات بشكل فردي، لفهم سياق ارتكابها بشكل عام في المحافظات المستهدفة. طُرح سؤال على المجيبين يتعلق برؤاهم عن أبرز الانتهاكات التي تُرتكب بشكل فردي ضد الأطفال في محافظاتهم؟ بينت النتائج الموضحة في الشكل رقم (2) أن نسبة (38,6%) من المجيبين قد ذكروا أن القتل والتشويه يرتكب كثيراً، فيما قال (54,4%) أنه يُمارس أحياناً، و(7,2%) ذكروا أنه لا يُمارس أبداً.

وبالنسبة للتجنيد واستخدام الأطفال في النزاع، فالنسبة الأكبر منهم (52,6%) قالوا إنه يمارس كثيراً، بينما (29,8%) ذكروا أنه يُمارس أحياناً، و(17,5%) ذكروا أنه لم يحدث أبداً.

فيما يتعلق بالاعتداء و/ أو العنف الجنسي، ذكر (26,3%) فقط من المجيبين أنه يحدث كثيراً، بينما ذكر أغلبيتهم (63,2%) أنه يحدث أحياناً، قد تكون هذه النسبة مؤشر على اتساع ارتكاب هذا الانتهاك، بينما قد توحي إلى أن هذا الانتهاك غير المرئي بطبيعته لا يُعرف حدوثه إلا في بعض الأوقات. وأفاد (10,5%) أنه لا يحدث أبداً في محافظاتهم.

أما فيما يخص اختطاف الأطفال فربما يقترب من العنف الجنسي في نظرة المجيبين لحدوثه، حيث ذكر (22,8%) انه يمارس كثيراً، بينما حدد (57,9%) أنه يُرتكب أحياناً، وأكد (19,3%) عدم حدوثه أبداً.

ومن خلال أراء المجيبين يتضح أن الهجمات على المدارس أو المستشفيات تمارس أيضاً. فقد أجاب (26,3%) بحدوثها كثيراً، و(54,4%) قالوا إنها تحدث أحياناً، و(19,3%) ذكروا أنها لا تمارس أبداً.

وعن منع و/ أو مصادرة المساعدات الإنسانية عن الأطفال أفاد (40,4%) من المجيبين أنه يُرتكب كثيراً في محافظاتهم، وأشار (47,4%) أنه يُمارس أحياناً، و(12,3%) لا يحدث أبداً.

من واقع ردود المجيبين، يتضح اجماعهم على أن الانتهاكات الست الجسيمة تمارس كلها بشكل فردي في محافظاتهم. وقد جاء التجنيد واستخدام الأطفال ومنع المساعدات الإنسانية عن الأطفال والقتل والتشويه، على التوالي كأكثر الانتهاكات التي تمارس بشكل فردي ضد الأطفال في جميع المحافظات المستهدفة. بينما جاء العنف الجنسي واختطاف الأطفال في قائمة الانتهاكات التي تمارس أحياناً في جميع المحافظات. يمكن الوصول من ردود المجيبين إلى وجود ترابط بشكل أو بآخر لحدوث الانتهاكات الست الجسيمة، ستوضح الفقرات التالية نمطه وسياقه وأسبابه.

الشكل (٢) الأنماط الفردية للانتهاكات الست الجسيمة

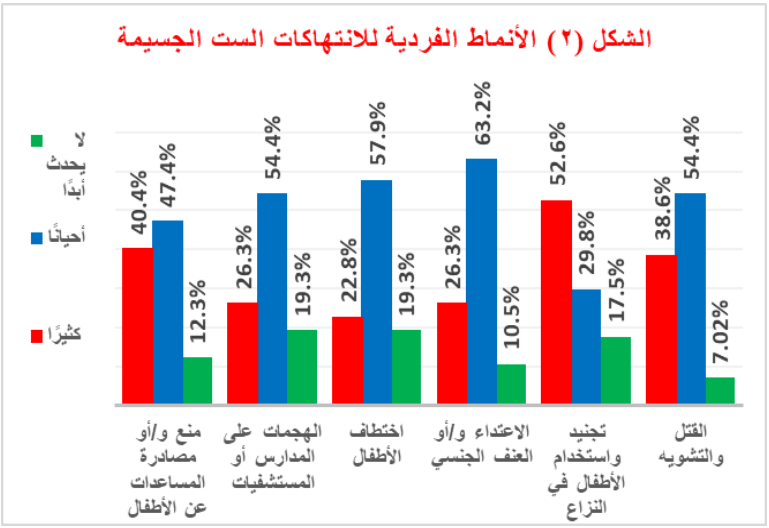

ب. أنماط التكرار للانتهاكات الست الجسيمة

لفهم نمط تكرار الانتهاكات الست الجسيمة ضد الأطفال، حرصت المنظمة على تصميم الاستبانة المعمقة بشكل قائم على التفصيل الدقيق، مستخدمة مقياس ليكرت الرباعي (Likert scale) لمعرفة استجابة المشاركين حول الجرائم المصاحبة للانتهاكات الرئيسية، وقامت بتحليل النتائج على ذلك الأساس، كما تبينه الخريطة أو الشكل رقم (3) فكان رد المجيبين على النحو التالي:

الشكل (٣) مدى ترافق الانتهاكات

الانتهاكات		الإصابة والقتل	التجنيد او استخدام الأطفال في النزاع	الاعتداء والعنف الجنسي	الاختطاف	الهجمات على المدارس والمستشفيات	منع وحرمان المساعدات عن الأطفال
الانتهاك الرئيسي	القتل والتشويه		* 57.8% كثيراً	** 36.6% أحياناً	** 38.1% أحياناً	** 40.1% أحياناً	** 49.0% أحياناً
	التجنيد و/أو استخدام الأطفال في النزاع	* 61.7% كثيراً		** 47.7% أحياناً	** 47.2% أحياناً	** 41.3% أحياناً	** 46.5% أحياناً
	الاعتداء والعنف الجنسي	** 48.7% أحياناً	* 57.3% كثيراً		** 42.9% أحياناً	** 39.5% أحياناً	** 42.9% أحياناً
	الاختطاف	* 52.7% كثيراً	* 55.6% كثيراً	** 45.1% أحياناً		** 41.3% أحياناً	** 45.9% أحياناً
	الهجمات على المدارس والمستشفيات	** 46.3% أحياناً	** 47.2% أحياناً	** 36.7% أحياناً	** 40.0% أحياناً		** 46.8% أحياناً
	منع وحرمان المساعدات الإنسانية عن الأطفال	** 41.0% أحياناً	** 45.5% أحياناً	** 39.2% أحياناً	** 40.1% أحياناً	** 39.6% أحياناً	

تفسير جدول ليكرت للاستجابة حول الانتهاكات المصاحبة

-الأهمية النسبية تقع ضمن حدود فترة ليكرت [٠ % -٢٥ %]الخاصة بالاستجابة لا ترافقه أبداً (لا تتوافر في الشكل)

*الأهمية النسبية تقع ضمن حدود فترة ليكرت [٥٠%-٧٥%]الخاصة بالاستجابة كثيراً

** الأهمية النسبية تقع ضمن حدود فترة ليكرت [٢٥%-٥٠%]الخاصة بالاستجابة أحياناً

-الأهمية النسبية تقع ضمن حدود فترة ليكرت [٧٥% -١٠٠ %]الخاصة بالاستجابة دائماً (لا تتوافر في الشكل)

توضح الخريطة أو الشكل رقم (3) أن جميع قيم الأهمية النسبية لترافق الانتهاكات تقع ضمن الفترتين المتوسطة والعليا من مقياس ليكرت الرباعي، أي بين [25%–50%] و[50%–75%]، وهو ما يعادل فئتي "أحياناً" و "كثيراً". ولم تُسجَّل أي قيم ضمن الفترتين الطرفيتين [0%–25%] أو [75%–100%]، اللتين تمثلان فئتي "لا ترافُق أبداً" و "دائماً" على التوالي. ويعني ذلك أن الترافق بين الانتهاكات لا يصل إلى درجة الانعدام أو الاستمرارية الدائمة، وإنما يتراوح في مستويات متوسطة إلى مرتفعة نسبياً.

انتهاكات ترافق القتل والتشويه

أظهرت النتائج أن العلاقة الأقوى كانت بين انتهاك القتل والتشويه وانتهاك تجنيد أو استخدام الأطفال في النزاعات، حيث بلغت الأهمية النسبية لهذه العلاقة (61.7%) تليها العلاقة العكسية بين الانتهاكين نفسيهما بنسبة (57.8%) وهما قيمتان تقعان ضمن فئة "كثيراً" وتدلّان على وجود ترابط قوي ومتبادل بين النمطين.

وتشير الخريطة أن جميع الانتهاكات الأخرى ترافق مع القتل والتشويه لكن ضمن فئة أحياناً، أعلاها منع وحرمان الأطفال من المساعدات بنسبة (49.0%) وأدناها الاعتداء الجنسي بنسبة (36.6%).

انتهاكات ترافق التجنيد واستخدام الأطفال في النزاع

أما التجنيد واستخدام الأطفال كانتهاك رئيس فإن القتل والاصابة هو أبرز ما يرافقه ضمن فئة كثيراً كما بينا سلفاً، وبالنسبة لبقية الانتهاكات الأخرى فإنها تترافق معه بنسب مختلفة تحت فئة احياناً، أعلاها الاعتداء والعنف الجنسي بنسبة (47.7%) وأدناها الهجمات على المدارس والمستشفيات بنسبة (41.3%). في الواقع أن التجنيد يبدأ بالهجوم على المدارس على شكل محاضرات واستقطاب داخلها، وهذا ما أكدته الكثير من التقرير.[11]

انتهاكات ترافق الاعتداء والعنف الجنسي

كان أبرز انتهاك يرافقه هو التجنيد واستخدام الأطفال في النزاع بنسبة (57.3%) أي ضمن فئة كثيراً، بينما ترافقه بقية الانتهاكات بنسب مختلفة لكن تحت فئة أحياناً، حيث كان القتل والتشويه هو الأول بنسبة (48.7%)، والهجمات على المدارس هو الأخير بنسبة (39.5%).

انتهاكات ترافق الاختطاف

وبالنسبة للاختطاف فما يُلاحظ عليه أن انتهاكين يرافقانه بشكل كثير دوناً عن بقية الانتهاكات الرئيسية الأخرى، هما التجنيد واستخدام الأطفال في النزاع وبنسبة (55.6%) يليه القتل والتشويه وبنسبة (52.7%) هذا ما أشارت اليه أيضاً النتائج الموثقة في تقارير سابقة لتحالف رصد[12]. بينما رافقت ارتكابه بقية الانتهاكات غير أنها ضمن فئة أحياناً، أبرزها منع المساعدات عن الأطفال بنسبة (45.9%) والاعتداء والعنف الجنسي بنسبة (45.1%).

انتهاكات ترافق الهجمات على المدارس والمستشفيات

يبرز الشكل أن جميع الانتهاكات ترافقه أحياناً، ولا يوجد انتهاك يرافقه كثيراً كبقية الانتهاكات، وأن أعلى انتهاك يرافقه هو التجنيد وبنسبة (47.2%) وذلك يتسق مع نتائج تحقيقات سابقة لمنظمات المجتمع المدني[13]، إذ أن استخدام المدارس والمستشفيات كان نمطاً بارزاً لأطراف النزاع خلال سنوات الحرب، إما كمقرات حربية، أو في أنشطتها الثقافية والدعائية. فيما كان أدنى انتهاك هو العنف والاعتداء الجنسي وبنسبة (36.7%) مما يشير إلى أن هذا النوع من الانتهاكات يحدث غالباً في سياقات مختلفة عن تلك التي تستهدف المرافق التعليمية والصحية.

انتهاكات ترافق منع وحرمان المساعدات الإنسانية عن الأطفال

يوضح الشكل (3) أن هذا الانتهاك يتشابه مع انتهاك الهجمات على المدارس والمستشفيات، حيث تترافق معه بقية الانتهاكات أحياناً، أعلاها التجنيد وبنسبة (45.5%) وأدناها الاعتداء والعنف الجنسي وبنسبة (39.2%).

وبصورة عامة، تُبرز النتائج أن جميع أنماط الانتهاكات ضد الأطفال والمرافق الأساسية تتواجد ضمن بيئة نزاعية واحدة وتتقاطع بدرجات متفاوتة من الترابط، دون أن يبلغ أي منها مستوى «الاقتران

[11] راجع تقرير "أطفال اليمن من المدارس إلى المتارس" تحالف رصد

[12] راجع تقرير "أطفال اليمن..انتهاكات مستمرة"

[13] راجع تقرير "تقويض المستقبل. الهجمات على المدارس في اليمن" مواطنة لحقوق الانسان، أغسطس 2020

الدائم». ويُفهم من ذلك أن الانتهاكات تتوزع عبر بؤر متعددة وتظهر في أنماط متكررة لكنها غير مطلقة، مما يعكس طبيعة النزاع المركّبة وتعدد مصادر التهديد في السياقات الميدانية.

ت. السياق الزمني

للحصول على مقاربة عن الفترة الزمنية التي تفصل بين كل انتهاك وآخر، سألنا المجيبين عن تحديد تلك المدة الزمنية في الغالب. عكست النتائج وجود تباين بين المشاركين، قمنا بتحليل إحصاءات الاستجابات المرصودة، فظهرت على النحو الذي يبينه الجدول رقم (1).

جدول 1: احصائيات الفاصل الزمني بين الانتهاكات ضمن الجريمة المركبة

الفاصل الزمني بين الانتهاكات	العنصر الاحصائي	على مستوى المحافظات					على مستوى مجتمع الدراسة
		الحديدة	تعز	ذمار	عدن	مارب	
غير محدد/سياقي	التكرار	2	3	1	1	1	8
	النسبة	%18.2	%75	%16.7	%25	%10	%22.9
سنة فأكثر	التكرار	3				1	4
	النسبة	%27.3				%10.0	%11.4
عدة أشهر (3–12)	التكرار	1		2		4	7
	النسبة	%9.1		%33.3		%40.0	%20.0
شهر إلى ≥3 أشهر	التكرار	2			1	2	5
	النسبة	%18.2			%25	%20	%14.3
أسابيع (7–29 يوم)	التكرار		1	2	1		4
	النسبة		%25	%33.3	%25		%11.4
فوري/ نفس اليوم	التكرار	3		1	1	2	7
	النسبة	%27.3		%16.7	%25.0	%20.0	%20.0
الإجمالي	التكرار	11	4	6	4	10	35
	النسبة	%100	%100	%100	%100	%100	%100

يعطي الجدول "انطباعاً سريعاً" عن إدراك المشاركين للفاصل الزمني بين الانتهاكات في الجرائم المركّبة. حيث تبرز مفردات مثل "شهر/أشهر، أيام، أسابيع، سنة فأكثر" مع ألفاظ "فوري/نفس اليوم/غير محدد" وهذا يوحي بوجود أنماط متعايشة: (1) تسلسلات قصيرة جداً تصل أحياناً إلى زمن صفري (فوري) أو أيام/أسابيع بما يعكس تتابعاً اندفاعياً/عنقودياً للانتهاكات، و(2) فواصل أطول على هيئة شهر–أشهر–سنة فأكثر تُشير إلى إعادة تعرّض دوري أو موجات عنف مفصولة بفترات خمود، و(3) بينما حضور "غير محدد/ سياقي" يعني أن خطر الحدث التالي غير ثابت بمرور الوقت (متغيّر) وأن التجارب تتفاوت بشدة بين المشاركين. وتعكس هذه الأنماط إدراكاً بأن الظرف الأمني والزمن الكلّي للنزاع يحرّك إيقاع التعرّض للانتهاكات.

ث. أسباب حدوثها

تشير تحليلات الاستجابة المرصودة للمجيبين الـ (57) إلى عدد من الأسباب لحدوث الانتهاكات الست الجسيمة بشكل مركب، فقد تشاطر المجيبون عدداً من الأسباب أبرزها الحرب المستمرة والأعمال الحربية المنفلتة (قصف عشوائي-زراعة الغام-نزوح-تجنيد) بنسبة (42%) يليها الفقر والتحديات الاقتصادية (37%)، ثم الأفكار الدخيلة وغياب الوعي (26%)، غياب سيادة القانون وهيبة القانون والقضاء (21%)، عدم المساءلة والمحاسبة (19%) ومثله الحرمان من المساعدات وغياب برامج الحماية، وأتى بعدهما غياب منظومة الضبط والحماية (الشرطة، غياب الدولة)

(14%)، الإهمال والتفكك الأسري (7%) ومثله تعدد الجهات المسلحة غير النظامية والسيطرة على الأرض، ضعف الوازع الديني والأخلاقي (5%)، وأخيراً جاءت أسباب عدم احترام حقوق الانسان والقوانين الدولية، البيئة المحيطة الفاسدة (تعاطي حبوب وحشيش ومخدرات)، استخدام الأطفال كوسيلة للضغط أو الانتقام، لكل منها (4%).يوضحها الشكل المرفق رقم (4).

الشكل (٤)اسباب ارتكاب الانتهاكات الست الجسيمة بشكل مركب

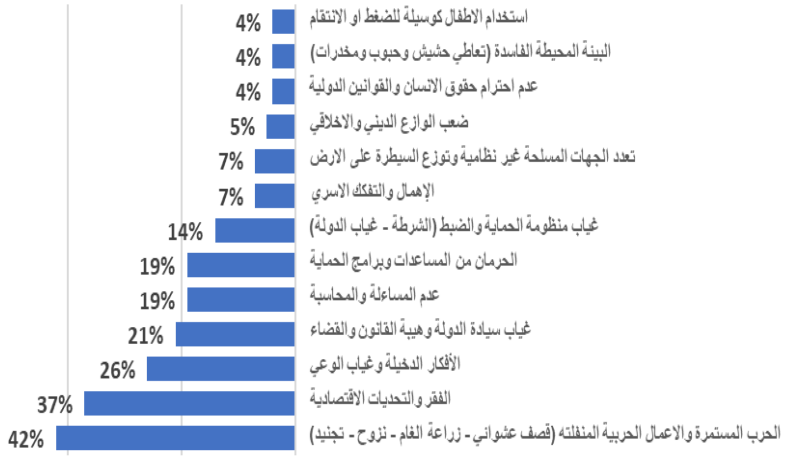

ومن منظور تحليلي، يمكن قراءة أسباب ارتكاب الانتهاكات الست الجسيمة بشكل مركب عبر أربعة محاور كُبرى:

- بنيوي-اقتصادي: حضور قوي للفقر والحرمان، يعكس هشاشة سبل العيش وارتباطها المباشر بتعرّض الأطفال لانتهاكات مركبة وعنف (عمالة، تسرب مدرسي، استغلال جنسي).
- نزاعي-أمني: الحرب، الألغام، الانفلات الأمني، وتعدد الاطراف المسلحة تظهر كمولدات مباشرة لخطر واسع النطاق على الأطفال (تجنيد، اعتداءات، نزوح).
- مؤسسي-قانوني: ضعف الدولة وسيادة القانون، وغياب الحماية، وعدم المساءلة/المحاسبة، تؤطر بيئة إفلات تُعيد إنتاج الانتهاكات وتُعقّد إنصاف الضحايا.
- ثقافي-أُسَري: الجهل، التوعية الخاطئة، العادات، والتفكك/الإهمال الأسري، عوامل وسيطة تُسهِم في تقبّل الممارسات الضارة وتقليل لجوء الأسر لآليات الحماية.

2. الضحايا والابلاغ

أ. أبرز فئات الضحايا

طُرح سؤال على المجيبين يتعلق برؤاهم عن أبرز الفئات التي تُرتكب الانتهاكات المركبة بحقها في محافظتهم فبينت النتائج أن نسبة (24,02%) من المجيبين قد ذكروا الفتيان، فيما (18,99%) ذكروا النازحون، و(15,64%) ذكروا الفتيات، و(13,41%) ذكروا المهمشون (الأخدام) ، و(11,73%) ذكروا المهمشون اقتصادياً. يوضح الشكل رقم (5) هذه الاجوبة. ويعيد المجيبون أسباب استهداف تلك الفئات إلى أنها ضعيفة والأشد فقراً، والأقل وعياً وحماية، وأكثر خوفاً من الإبلاغ للحفاظ على سلامتها أو للتصرف والتحدث عن الانتهاك.

تحدثت عاملة في التوثيق الحقوقي بعدن[14]: "أن الانتهاكات المُركّبة تُرتكب ضد الأطفال الأكثر هشاشة لأنهم يفتقرون للحماية، ويُنظر إليهم كأهداف سهلة للاستغلال. فالفتيات المراهقات، وذوو الإعاقة، والنازحون، ومن ينتمون إلى أقليات أو يعيشون في مناطق نائية، جميعهم يواجهون تهميشاً مضاعفاً يجعلهم أكثر عرضة لتسلسل من الانتهاكات المتداخلة مثل التجنيد، العنف الجنسي، التشويه، والاستغلال. وتضيف، هذا التراكم لا يحدث عشوائياً، بل نتيجة ضعف البنية القانونية والاجتماعية التي من المفترض أن تحميهم، ما يجعل الانتهاكات المركّبة انعكاساً لهشاشة شاملة تتجاوز الطفل لتشمل مجتمعه بأكمله". وتقول عاملة في الشؤون الإنسانية بعدن[15] أن الفتيات من فئة المهمشين مثلاً أكثر عرضة للاغتصاب بسبب ما يوصف بعمالة الأطفال في الشوارع والتي يكثر التحاقهن فيها.

الشكل (٥) فئات الضحايا المرتكب ضدهم الانتهاكات الستة الجسيمة بشكل مركب

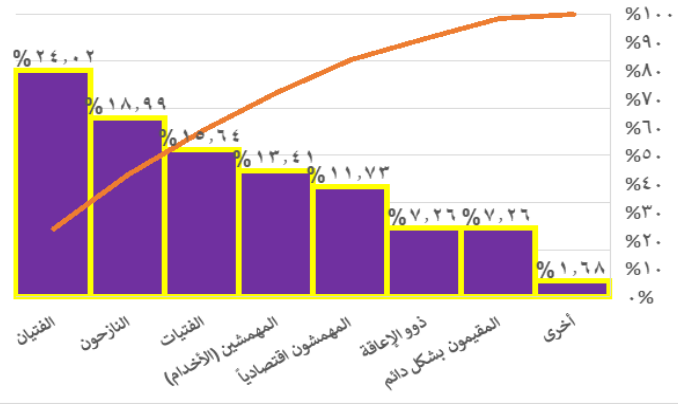

ب. الإبلاغ والتهديدات

لبناء فهم أعمق عن طبيعة الإبلاغ والتهديدات التي يتعرض لها الضحايا وعائلاتهم، قيّمت الدراسة طبيعتها وأسباب الإحجام عن الابلاغ إن وجد، وأتيح امام المجيبون اختيار أكثر من سبب، اتضح أن (84,21%) من بين (57) مجيب قالوا إن الإبلاغ عن الانتهاكات ضعيف، بينما (14,4%) منهم قالوا إن الإبلاغ متوسط، فيما (1,75%) فقط قالوا إن الإبلاغ عالي. هذا يؤشر إلى مدى الاحجام الكبير لدى الضحايا وعائلاتهم في الإبلاغ عن الانتهاكات.

وتشير النتائج إلى أن عوامل كثيرة تقف خلف احجامهم عن الإبلاغ. عند سؤال المجيبين عنها، أفاد (20,00%) أن أكثر العوامل هي التهديدات والخوف من الجهات الفاعلة، بينما أعاد (19,56%) السبب إلى ضعف الوعي بتجريم الانتهاك المركب، و(18,22%) اعتبروا أن عدم الثقة باليات العدالة هي التي تقف خلف عدم الإبلاغ، وقال (15,56%) أن ضعف اليات العدالة هي من تقف خلف ذلك، وما يثير الاهتمام أن (10,67%) من المجيبين اعتبروا ندرة منظمات المجتمع المدني التي يمكن الإبلاغ اليها عاملاً مهماً في عدم الابلاغ، والغريب أن (6,22%) أعادوا السبب في عدم الإبلاغ إلى تورط العائلة في حصول الانتهاك، وهذا ما يفسر جرأة أطراف الصراع في سحب الأطفال إلى التجنيد ومواقع القتال[16]، وغيرها من العوامل، راجع الشكل (6) أسباب عدم الإبلاغ عن الانتهاكات المركبة.

[14] أجريت المقابلة في 17 يوليو 2025

[15] أجريت المقابلة في 17 يوليو 2025

[16] Ebrahim Yahya Saleh Sheikh, Salim Alshageri, & Mohammed Abdullah Hamood Hamid Hamood, Factors influencing children armed recruitment in Yemen, Taylor & Francis OnlineVolume 8, 2022

ولا غرابة أن يكون الخوف وتهديد الجهات الفاعلة هو العامل الأبرز الذي يمنع الضحايا والعائلات من الإبلاغ عن الانتهاكات، في ظل تقاسم الأطراف السيطرة على المناطق اليمنية، وبالتالي فهم يترددون عن الإفصاح سواءً أمام الجهة المسيطرة في مناطقهم أو أمام الأطراف الآخرين. لذلك يؤكد (45,61%) من المجيبين في المحافظات الخمس المستهدفة أنه حتى في حال الإبلاغ عن الانتهاكات تظل التهديدات الأمنية للضحايا والعائلات مرتفعة بنسبة (45,61%)، بينما يشير (29,82%) أن حجم التهديدات حال الإبلاغ تكون متوسطة، وقال (24,56%) من المجيبين أن التهديدات الأمنية حال الإبلاغ تكون منخفضة.

الشكل (٦) اسباب عدم الابلاغ عن الانتهاكات المركبة

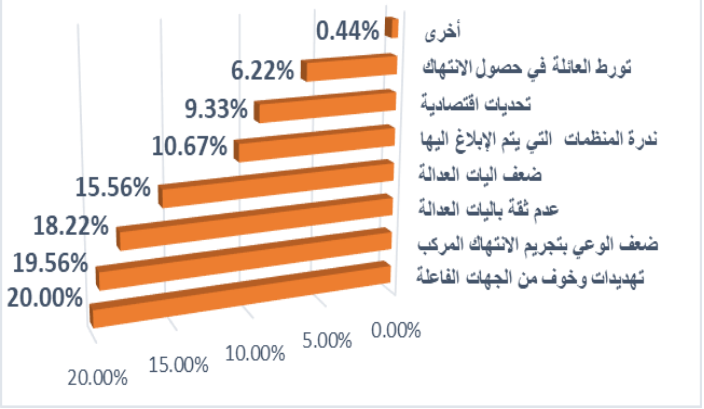

3. الجهات المتورطة في الانتهاكات المركبة ضد الأطفال

أدى تصاعد النزاع المطول في اليمن إلى دخول الكثير من الفاعلين إلى ساحته، وبالتالي تزايد الجرائم المركبة ضد الأطفال المتعلقة بالانتهاكات الست الجسيمة.

الجهات المتورطة

في هذا السياق حرصت الدراسة على تجميع كافة الأطراف الفاعلة والمتوقع ارتكابها للانتهاكات. عند سؤال المشاركين الـ (57) الذين تم مقابلتهم عن أبرز الجهات المتورطة في ارتكاب الانتهاكات الست الجسيمة ضد الأطفال بشكل مركب، وُضع عليهم كافة الأطراف وطبيعة وحجم الممارسة ليختاروا ما يوافق وجهة نظرهم، وتم تصميم النتائج في الشكل رقم (7).

أجاب معظم المشاركين (87,72%) أن جماعة أنصار الله (الحوثيين) مارست الانتهاكات المركبة بشكل كبير، في حين ذكر (3,51%) انها تُمارس الانتهاكات المركبة احياناً، بينما قال (8,77%) مشارك أن الجماعة لا تمارس الانتهاكات المركبة أبداً ضد الأطفال.

وبالنسبة للقوات الحكومية، باستثناء (3,51%) من المشاركين الذين قالوا إنها ترتكب الانتهاكات الجسيمة المركبة كثيراً، فإن أكثر من نصف المجيبين (56,14%) قالوا انها تمارسها أحياناً، بينما ذكر (40،35%) أن القوات الحكومية لا تمارس الانتهاكات المركبة أبداً، على الرغم أن محافظتين من المحافظات الخمس المستهدفة تقع تحت سيطرة القوات الحكومية.

أما المجلس الانتقالي الجنوبي، وفقاً لـ (19,30%) مجيب فانه يمارس الانتهاكات المركبة ضد الأطفال كثيراً، و(38,60%) يروا أنه يمارسها أحياناً، بينما (42,11%) أفادوا أنه لا يمارس الانتهاكات المركبة أبداً. قد يعزى ارتفاع نسبة من قالوا انه لا يمارس أبداً إلى كون قوات المجلس الانتقالي تتواجد فقط في عدن من بين المحافظات الخمس المستهدفة في الدراسة.

وفيما يخص القوات المشتركة والمتركزة تحديداً في الساحل الغربي من تعز والحديدة فقد أشار (5,26%) من المجيبين أنها تمارس الانتهاكات الست الجسيمة بشكل مركب كثيراً، واتفق بقيتهم في أنها إما تمارس أحياناً أو لا تمارس أبداً وبنسبة (47,37%) لكل نوع.

وعند تناول مسؤولية التنظيمات الإرهابية وتورطها في الانتهاكات الست الجسيمة بشكل مركب على الأطفال، قرر (24,56%) من المجيبين أنها ترتكب هذه الانتهاكات كثيراً، بينما قال (42,11%) أنها ترتكب الانتهاكات المركبة أحياناً، وذكر (33,33%) أن تلك التنظيمات لا تمارس الانتهاكات المركبة أبداً. ربما يرتبط تفسير هذه النتيجة إلى كون المحافظات الخمس المستهدفة ليست حاضنة بشكل كبير للتنظيمات المتطرفة، عدى عن الوجود المحدود في عدن وتعز ومارب خلال السنوات الأولى من الحرب[17].

لم تكن الجماعات المسلحة الصغيرة بمنأى عن التورط في الانتهاكات الست الجسيمة بشكل مركب ضد الأطفال، فقد قال (14,04%) من المجيبين أنها تمارس هذه الانتهاكات بكثرة، ويرى (49,12%) أنها تمارسها أحياناً، في حين ذكر (36,84%) مجيب أن الجماعات المسلحة الصغيرة لا تمارس الانتهاكات المركبة أبداً.

في المجمل اتفق المشاركين في أن جماعة أنصار الله (الحوثيين) قد مارست كثيراً الانتهاكات الست الجسيمة ضد الأطفال بشكل مركب، وعلى العكس من ذلك تقاربت أراء المشاركين في أن الأطراف الأخرى قد مارست الانتهاكات بشكل مركب أحياناً، أو أنها لم تمارسها أبداً. بينما قرر عدد محدود أن الأطراف الأخرى مارست الانتهاكات ضد الأطفال بشكل مركب على نطاق كبير.

ب. ترتيب ارتكاب الانتهاكات من قبل الجهة الفاعلة

عند سؤال المجيبين عن ترتيب ارتكاب الانتهاكات من قبل الجهات المتورطة التي اختاروها في الفقرة السابقة، فقد وضعوا كثيراً من التصورات للانتهاكات التي ترتكب أولاً والذي يليها وهكذا. غير أن من الصعوبة ترتيب ارتكابها عند كل طرف، خصوصاً أن السؤال كان مفتوحاً لم يتحدد بأطر مقفلة، لكنهم وضعوا تصوراً شمولياً لترتيب حدوث الانتهاكات على المستوى العام يعكسها المفردات الأكثر تداولاً ثم التي بعدها حتى النهاية، وكذا الذي يحدث أولاً على مستوى المحافظات المستهدفة.

الشكل (٧)حجم مشاركة الجهات الفاعلة للانتهاكات الست الجسيمة بشكل مركب

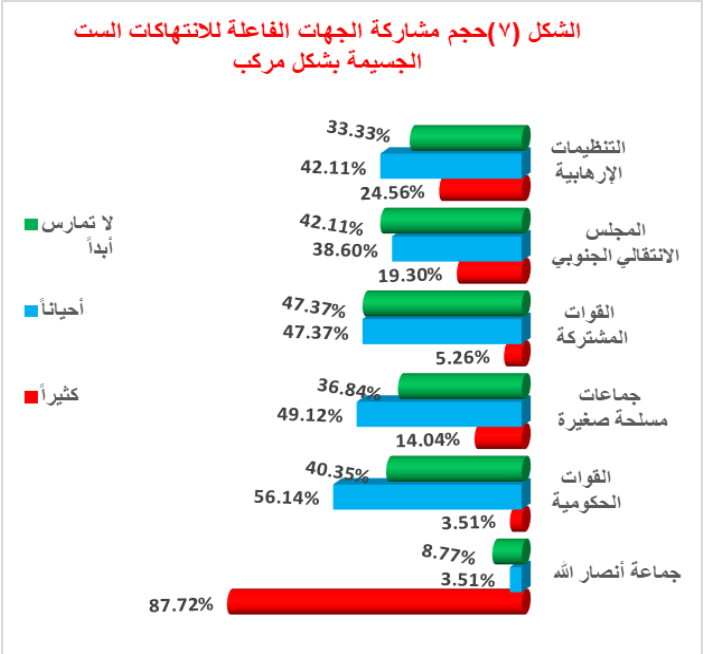

وخلال المعالجة والتحليل النصي للمفردات الأكثر تداولاً التي أشار اليها المجيبون، فقد وصلت الاستجابات المرصودة (151) لجميع المجيبين الـ (57) يوضحها الجدول رقم (2)

[17] crisisgroup, Yemen's al-Qaeda: Expanding the Base, 02 February 2017

جدول 2: إحصاءات الاستجابة المرصودة لترتيب ارتكاب الانتهاكات من قبل الجهات الفاعلة

الانتهاك المركب	العنصر الاحصائي	على مستوى المحافظات					على مستوى مجتمع الدراسة
		الحديدة	تعز	ذمار	عدن	مارب	
حرمان من المساعدات	النسبة	5.60%	14.50%	-	-	2.80%	6.62%
	التكرار	1	8	0	0	1	10
الاعتقال التعسفي	النسبة	-	5.40%	13.80%	3.00%	-	5.30%
	التكرار	0	3	4	1	0	8
الاصابة والتشويه	النسبة	-	7.30%	3.40%	3.00%	2.80%	4.64%
	التكرار	0	4	1	1	1	7
الاستغلال الجنسي	النسبة	11.20%	14.60%	13.70%	21.20%	5.60%	15.23%
	التكرار	2	8	4	7	2	23
الاعتداء على المدارس واستهدافها	النسبة	22.20%	9.10%	13.80%	9.10%	19.40%	15.23%
	التكرار	4	5	4	3	7	23
القتل	النسبة	22.20%	16.40%	17.20%	24.20%	27.80%	23.84%
	التكرار	4	9	5	8	10	36
التجنيد القسري للأطفال	النسبة	27.80%	12.70%	27.60%	33.30%	36.10%	29.14%
	التكرار	5	7	8	11	13	44
الإجمالي	النسبة	100%	100%	100%	100%	100%	100%
	التكرار	16	44	26	31	34	151

يوضح الجدول المفردات الأكثر تداولاً بين المجيبين على الترتيب: التجنيد، القتل، الهجمات على المدارس، الاستغلال الجنسي، الحرمان من المساعدات، الاعتقال التعسفي، الإصابة والتشويه، وهو ما يؤكد الطابع العنقودي لهذه الانتهاكات من قبل أطراف الصراع. كما يوضح الجدول أن الانتهاكات المركبة ضد الأطفال توزعت عبر جميع المحافظات الخمس المشمولة في الدراسة (مأرب، عدن، الحديدة، تعز، ذمار) بنسب متفاوتة، وهو ما يعكس اختلاف ترتيب الانتهاكات بين المناطق. فعلى سبيل المثال، برز القتل كأول انتهاك في مأرب بحسب (27.80%) من المجيبين، وعدن (24.20%)، في حين كان الاعتداء على المدارس واستهدافها أكثر حضوراً في الحديدة (22.20%) ومارب (19,40%). كما سجلت الاعتداءات الجنسية نسباً لافتة في عدن (21.20%) وتعز (14.60%). أما الاعتقال التعسفي فكان حاضراً وبشكل كبير في ذمار (13,80%)، غير أن التجنيد القسري للأطفال قد توزع على جميع المحافظات بدرجات متفاوتة، لكنه ظل حاضراً كأحد الانتهاكات الأوسع انتشاراً والأول ممارسة، حيث بلغت نسبته على مستوى مجتمع الدراسة ككل (29,14%) (44 حالة من أصل 151)، يليه القتل بنسبة (23,84%) (36 حالة)، ثم الاعتداء على المدارس بنسبة (15,23%) والاستغلال الجنسي بنفس النسبة ولكل منهما (23) حالة.

ويشير هذا التوزيع إلى أن التجنيد القسري للأطفال يمثل الانتهاك الأول والأكثر شمولية عبر جميع المحافظات، يليه القتل والهجمات على المدارس والاستغلال الجنسي، في حين تظهر بعض الانتهاكات

الأخرى في بعض المحافظات دون أخرى. الأمر الذي يعكس ترتيباً متبايناً للانتهاكات من محافظة إلى أخرى. وفي كل الأحوال يمكن القول إن التجنيد القسري يشكل المدخل الأساسي لسلسلة الجرائم المركبة بحق الأطفال عند جميع الاطراف، في حين تمثل الانتهاكات الأخرى امتدادات ونتائج لهذا الفعل الرئيس.

4- تأثير الانتهاكات المركبة

من الطبيعي أن يكون لارتكاب الانتهاكات الست الجسيمة تأثيرات على الأطفال، نفسياً أو اقتصادياً أو تعليمياً أو اجتماعياً. ولقياس هذه التأثيرات طرحت الدراسة سؤالين على المجيبين، لتحديد وفهم مستواها على الأطفال، الأول أبرز التأثيرات التي تلحق الأطفال ضحايا الأفعال المُركّبة للانتهاكات الست الجسيمة؟ ووضعناهم بين خيارات مغلقة، مع إتاحة ذكر أي تأثيرات أخرى يرونها. والثاني كيف تؤثر الانتهاكات المُركّبة (مثل التجنيد والاعتداء الجنسي - أو الاختطاف والتجنيد ثم التشويه) على الأطفال مقارنة بالانتهاكات الفردية؟ وتركناه مفتوحاً للمشاركين.

أ. أبرز التأثيرات

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن الصدمة النفسية هي أبرز التأثيرات التي تقع على الأطفال ضحايا الأفعال المركبة للانتهاكات الست الجسيمة بنسبة (54%) من استجابات مجتمع الدراسة، يليها التسرب من التعليم (47%)، ثم زيادة العنف الأسري (38%)، العدوانية وصعوبة الاندماج في المجتمع (37%) لكل تأثير منهما، التشرد والنزوح (33%)، ادمان المخدرات والتدخين (31%)، التزويج المبكر ربما هروباً من الوصم خصوصاً بين الفتيات (24%)، والأخطر أن (22%) من المجيبين ذكروا أن الضحايا يلجؤون إلى الانتحار، فيما ذكر (7%) من المجيبين تأثيرات أخرى تحدث للضحايا، مثلاً "ميل بعض الأطفال لتكرار نفس الانتهاكات مع آخرين (دور الضحية-الجلاد)، الاعاقة، زوال مبدأ التسامح، الهروب والغربة والاختفاء عن المجتمع، وزيادة وتيرة الصراع. يوضح الشكل رقم (8) تلك التأثيرات.

الشكل (٨) تأثير الانتهاكات الجسيمة المركبة على الأطفال الضحايا

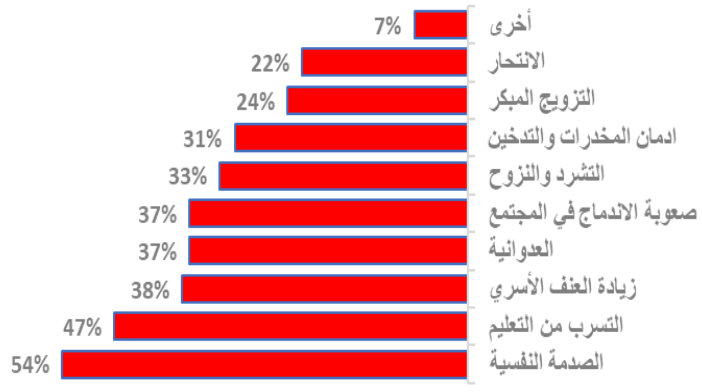

تعكس رؤى المجيبين في التصميم البصري أن الصدمة النفسية تمثل المحور المركزي للتأثيرات الأخرى، إذ لا تقف عند كونها تأثيراً مستقلاً، بل تقود حدوث و/ او الدخول في التأثيرات الأخرى مثل التسرب من التعليم، العدوانية، إدمان المخدرات والتدخين، الانتحار، صعوبة الاندماج في المجتمع.

ب. طبيعة تأثير الانتهاكات المركبة مقارنة بالفردية

وفيما يخص طبيعة تأثير الانتهاكات المركبة مقارنة بالفردية على الضحايا الأطفال، يجمع المجيبون أن لها تأثير كبير وخطير، وتفرد البعض في سرد كيفية التأثير. بحسب أحد المشتغلين في التوثيق الحقوقي بمحافظة ذمار فإن الانتهاكات المركبة لها أثر مضاعف ومزمن، فهي تُدمّر البنية النفسية والاجتماعية

للطفل، وتزيد من احتمالات الوصم والعزلة والاضطرابات النفسية، بعكس الانتهاكات الفردية التي قد تكون محدودة التأثير وقابلة للعلاج والدعم إذا تم التدخل مبكراً[18].

وتحدث مشارك من تعز عمل في مشروع إعادة إدماج الأطفال المجندين والمتأثرين بالنزاع، عن تجربته مع الضحايا، فقال إن الجمع بين التجنيد والاعتداء الجنسي يُنتج صدمات مضاعفة تضعف مناعة الطفل النفسية وقدرته على الثقة والاندماج مستقبلاً. أما في حالات الاختطاف ثم التجنيد والتشويه، فإن الطفل يُحرم من الحماية والأمان، ويُستخدم كأداة في الصراع، ويخرج غالباً بإعاقات دائمة ووصمة اجتماعية. هذه الانتهاكات المتعددة تُؤدي إلى تفكك الروابط الأسرية، والتسرب من التعليم، وارتفاع معدلات العدوانية، ومحاولات الانتحار، وتزيد من خطر إعادة الاستغلال[19].

5. تدخلات الجهات الرسمية والمجتمع المدني ومجالاتها

إن تبني برامج التحقيق وتنفيذ التدخلات الإنسانية والاقتصادية والنفسية لصالح الأطفال الضحايا، هي أولوية أساسية لـ "تحالف رصد" وشركائنا في هذا المشروع، من أجل جبر الضرر والتعافي للأطفال وإدماجهم في برامج العدالة الانتقالية في المستقبل.

لقياس تدخل الجهات الرسمية والمجتمع المدني للضحايا الأطفال، سألنا المجيبين عن أربع مجالات للتدخل من قبل الجهات الرسمية وثلاث مجالات من المجتمع المدني هي: الوصول الى/ أو التحقيق في الانتهاك، القبض واحالة الفاعلين إلى العدالة، حماية الضحايا والمبلغين، تنفيذ تدخلات إنسانية واقتصادية ونفسية وتوعوية لصالح الضحايا وعائلاتهم، وسألناهم عن طبيعة التدخل هل هي منعدمة، ضعيفة، متوسطة، عالية؟ فكانت على النحو التالي:

الشكل (٩) طبيعة استجابة الجهات الرسمية

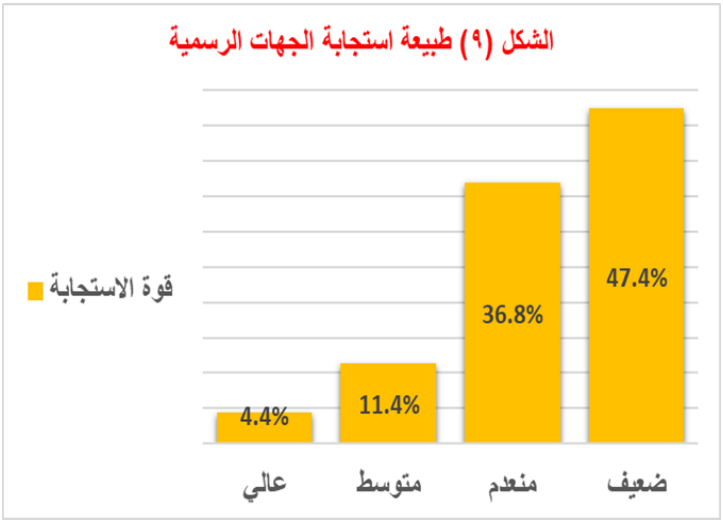

[18] تمت المقابلة في 17 يوليو 2025

[19] تمت المقابلة في 16 يوليو 2025

أ. تدخل الجهات الرسمية

بعد جمع وتحليل الردود تبين أن (36,8%) من مجموع استجابات المشاركين يروا أن تدخلات الجهات الرسمية منعدمة، و(47,4%) قالوا انها ضعيفة، أما (11,4%) فقالوا إن التدخلات متوسطة، بينما يرى (4,4%) من المجيبين أنها عالية، راجع الشكل رقم (9). ربما يعود ضعف تدخل الجهات الرسمية إلى هشاشة المؤسسات الحكومية وتسخيرها لصالح أجندات أطراف الصراع. فتدخلاتها إما ضعيفة أو منعدمة، وقليل منهم ذكروا انها متوسطة، ونادراً ما ذكروا أن تدخلها عالي. وكنا نقصد بالجهات الرسمية كافة الجهات المنوط بها العمل من أجل الأطفال إما عدلية أو تنموية واجتماعية، سواءً في مناطق الحكومة المعترف بها أو مناطق سيطرة أنصار الله (الحوثيين) أو المجلس الانتقالي الجنوبي والقوات المشتركة.

ب. تدخل المجتمع المدني

يكتسي عمل منظمات المجتمع المدني في توثيق الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، وتقديم التدخلات أهمية حاسمة. لكن على الواقع فقد أفاد المجيبون أن تدخلات المجتمع المدني ربما تتشابه مع تدخلات الجهات الرسمية، حيث أوضح (48,5%) من المشاركين أن تدخلات المجتمع المدني ضعيفة، ويقول (28,7%) أن التدخلات منعدمة، في المقابل يرى (19,3%) أن التدخلات متوسطة، ويراها (3,5%) عالية، راجع الشكل (10). وهذا يعكس مدى الفجوة بين التدخلات الفعلية ونظرة المجتمع اليها، سيما وأن كثيراً من أفراد عينة الدراسة مشتغلين غالباً مع الأطفال؛ لكن لا غرابة أن تكون رؤى المجيبين سلبية في نظرتهم لتدخل المجتمع المدني. في الواقع ربما أنه انعكاس للصورة كما هي، لأن مشاريع الحماية المخصصة للأطفال ضعيفة كما يبدو، وتدخلات المجتمع المدني تقتصر على مراكز المدن في كثير منها.

ت. الأسباب المعيقة لتدخل المجتمع المدني

عند سؤال المشاركين فيما إذا كانت منظمات المجتمع المدني التي وثقت الانتهاك الأول ضد الضحية، هل تعاود توثيق الانتهاك الاخر إذا ارتُكب ضده في وقت لاحق؟ أجاب (33,33%) منهم أنها تعاود ذلك، بينما (28,7%) ردوا بلا، ونسبة (38,6%) منهم اختاروا إلى حد ما.

وبالنسبة للأسباب التي تعيق المجتمع المدني عن توثيق الانتهاك الآخر على الطفل الضحية حدد المشاركين عدد منها أبرزها: عدم تعاون الضحايا، عدم علم المنظمات بالانتهاك الاخر، اكتفائها بتوثيق الانتهاك الأول، نقص التمويل للوصول والتوثيق، توثيق المنظمات غير منهجي لذلك فهي لا تهتم، ضعف المتابعة.

الشكل (١٠) طبيعة استجابة المجتمع المدني

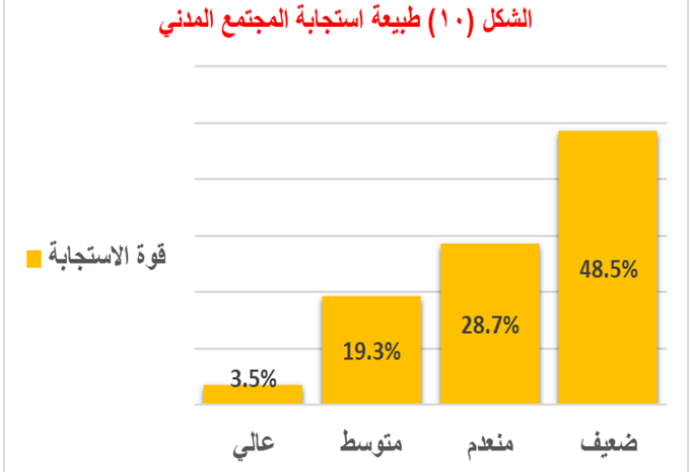

وعما إذا كانت تدخلات و/أو ضغوط المجتمع المدني قد نجحت حتى الآن في تحييد الجهات الفاعلة للانتهاكات أو تقليل الهجمات الستة على الأطفال؟ باستثناء (10,53%) من المجيبين أكدوا أنها نجحت، فإن قرابة نصف المجيبين (49,12%) قالوا إن تلك الضغوط لم تنجح، بينما اعتبر (40,35%) أنها نجحت إلى حد ما. تشير هذه الردود إلى وجود تباين بين المشاركين في نظرتهم لفاعلية المجتمع المدني في تحييد

الجهات الفاعلة وتقليل الهجمات الستة على الأطفال، ربما أن ذلك يعكس ضعف الانتشار للمجتمع المدني حتى الآن، وندرة البرامج المخصصة لهذا النوع من الانتهاكات.

ث. أشكال التدخلات المقدمة للأطفال الضحايا

حول التدخلات والبرامج المقدمة للأطفال الضحايا من قبل المنظمات أو المانحين أو الجهات الرسمية، سألنا المشاركين ووضعنا عليهم عدد من الخيارات، وبعد تحليل ردودهم تبين أن أكثر التدخلات هي الدعم النفسي والاجتماعي وبنسبة (22,81%)، يليها الحماية والتوثيق (21,05%)، ثم التوعية (12,28%)، الدعم الإنساني كالغذاء والماء والمأوى (10,53%)، إعادة ادماج وتأهيل الضحايا (7,02%)، المساعدات الطبية (5,26%)، وغيرها من التدخلات المبينة في الشكل (11).

يعكس ترتيب هذه التدخلات من وجهة نظر المشاركين أهمية الدعم النفسي للأطفال الضحايا، بل ربما هو الأكثر بروزاً وشيوعاً في تدخلات المانحين، وتنسجم هذه النتيجة مع الاثار التي تلحق الضحايا والتي أشرنا اليها في البند رابعاً فقرة (4) والتي خلصت إلى أن الصدمة النفسية للأطفال تمثل المحور المركزي للتأثيرات الأخرى. كما يوضح التحليل أن التدخلات بالنسبة لمنع تكرار أو تزايد الانتهاكات مثل إعادة الأطفال المجندين محدودة جداً، إلى جانب أن نسبة لا بأس بها من المشاركين تعتقد أنه لم يحدث أي تدخلات للأطفال ضحايا الانتهاكات الست الجسيمة وهي مشكلة في حد ذاتها لا ينبغي المرور عليها من جهات التمويل.

الشكل (11) أشكال التدخلات المقدمة للأطفال الضحايا

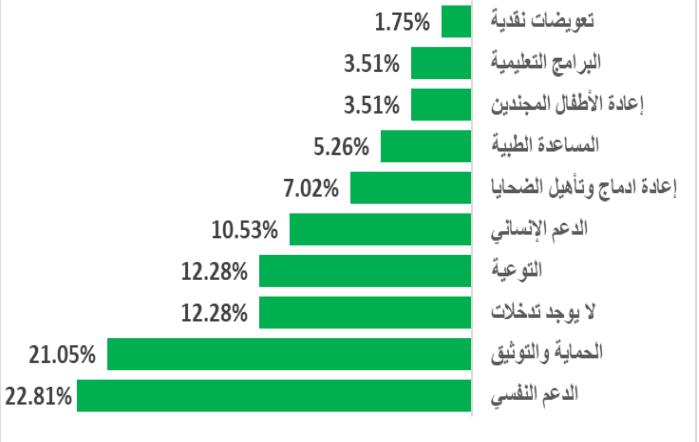

التوصيات

لضمان الحد من الانتهاكات الست الجسيمة المرتكبة بشكل مركب وتحسين أدوات الرصد والتوثيق، وتجويد التدخلات، خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات ولعدد من الجهات، يمكن سردها كالتالي:

إلى منظمات المجتمع المدني

- بناء قدرات فرق التوثيق على رصد الانتهاكات المتعددة والمتسلسلة. وتوسيع شبكة الراصدين في أرياف المحافظات، ومناطق سيطرة أنصار الله (الحوثيين). وتصميم أدوات تتيح جمع بيانات دقيقة وشاملة حول الانتهاكات المختلفة تُراعي البُعد الزمني والتسلسلي لهذه الانتهاكات.
- إنشاء آليات آمنة وسرّية للإبلاغ تراعي حماية الضحايا وعائلاتهم. كما يتعين ارشفة البيانات الكترونياً، ومراعاة تصنيفها ضمن قواعد مرمزة، تسهل الوصول إلى بيانات الضحية الذي سبق تعرضه لانتهاك جسيم.
- ينبغي أن يرافق التوثيق تقديم المساعدة الإنسانية للطفل الضحية وعائلته، فهو مدخل للموافقة. وضمان توفير خدمات ما بعد التحقيق، مثل الدعم النفسي، إعادة التأهيل، التعليم البديل، والمساعدات الاقتصادية واستدامة هذه الخدمات بالتعاون مع الجهات المانحة.
- دمج خبراء نفسيين واجتماعيين في لجان التحقيق لضمان التعامل الحساس مع الأطفال الضحايا وتوفير بيئة آمنة وطفولية أثناء التحقيق، فهي طريقة مثالية لجمع الأطفال وتوثيق الانتهاكات الواقعة بهم.
- توسيع العلاقات وتعزيز الشراكات مع المجتمعات المحلية ومقدّمي البلاغات (كالمدرسين، القادة المجتمعيين، العاملين في الصحة والتعليم) لتسهيل الإبلاغ والوصول إلى الضحايا. وتشجيع المدارس على التبليغ.
- تكثيف برامج الرصد والتدخلات لفئة المهمشين، والأطفال في الأرياف لأنهم الفئة الأكثر إصابة بالانتهاكات الجسيمة بشكل مركب.
- تبني برامج رصد مبكر وتحذير في المجتمعات الهشة، وادماج الناجين في برامج سرد القصة (Storytelling) والنقاهة المجتمعية.
- الاستماع لأصوت الضحايا أنفسهم – الأطفال وأسرهم – عند تصميم البرامج والسياسات، لضمان أن تكون الحلول واقعية وتستجيب فعلياً لاحتياجاتهم.
- إن التعليم هو بوابة رئيسية لتجنيب الأطفال كثير من الانتهاكات، ينبغي تخصيص برامج حقوقية لدعم التعليم وتوفير مستلزماته.
- تبني برامج توعية تستهدف الأطفال بطريقة حماية أنفسهم من الاعتداءات، وترفع وعي العائلات بمخاطر التجنيد والاعتداءات، وأهمية التعاون مع المنظمات لتوثيق الانتهاكات ضد الأطفال. والتوعية بشأن كسب ثقة المجتمع بالجهات الأمنية وجهات العدالة لتعزيز دورها بكل صرامة.

الى الجهات والمؤسسات الحكومية

- تخصيص وحدات متخصصة في التحقيق بانتهاكات الطفولة داخل أجهزة الأمن والنيابة، مزودة بكوادر مدرّبة على التعامل معهم. وضرورة التنسيق بين الجهات الأمنية، الصحية، التعليمية، والمجتمع المدني.
- ضرورة تفعيل مكاتب النشء وحماية الطفولة في السلطات المحلية.

- أهمية نشر الوعي المجتمعي، وتركيب لافتات توعية داخل أجهزة إنفاذ القانون بماهية الانتهاكات الستة التي يتعرض لها الأطفال، وكيفية الوثوق بتلك الأجهزة للإبلاغ عن أي انتهاكات.
- تدريب وتأهيل ودعم جهود شرطة الأحداث المتخصصة في التعامل مع الأطفال، للقيام بأدوارها في مراقبة ما يحدث بهم، ونشر وحداتها في المناطق عالية الخطورة.
- انشاء مراكز حماية وتأهيل الأطفال ورعايتهم وإعادة دمج الأطفال الضحايا في المجتمع.

الى المنظمات وجهات التمويل الدولية

- في ظل ضعف قدرات الجهات الحكومية وعدم اهتمامها بتوفير قاعدة معلومات وطنية، يتعين على جهات التمويل الدولية تخصيص الأموال لإدراج أدوات التوثيق الرقمية ضمن مهام الجهات الحكومية وربطها بقاعدة بيانات وطنية للانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال.
- دعم إنشاء مرصد وطني لانتهاكات حقوق الطفل، يضم المؤسسات الحكومية ذات الصلة، وممثلين عن المجتمع المدني، يكون مسؤولًا عن توثيق الحالات وتحليل الأنماط وتقديم توصيات سياسية وتشريعية للحد من الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال.
- يجب على المنظمات الدولية وفي مقدمتها اليونيسف نقل خبراتها في التحقيق وجمع المعلومات إلى المنظمات المحلية، وإقامة شراكة وتمويل مشاريع توثيق الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال.
- زيادة التمويل، وتركيز مبالغ التمويل على الأنشطة والتدخلات التي تستهدف الضحايا، لا على الكادر الإداري والموظفين.
- دعم برامج ومراكز التأهيل النفسي والاجتماعي للأطفال الضحايا وإعادة دمجهم بالمجتمع.

المصادر

1- مذكرة إحاطة ممثل اليونيسف في اليمن، بيتر هوكينز، 26 أذار /مارس 2025

https://2u.pw/xRGZPN

2- منظمة إنقاذ الطفولة https://www.savethechildren.net/yemen

3- بيان صحفي: اليونيسف تطلق مبادرة تغذوية رائدة لتسريع الحد من نقص التغذية في اليمن، 11 مايو 2025

https://2u.pw/djaIOA

4- تقرير قياس الفقر متعدد الأبعاد في اليمن، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ديسمبر 2023

https://2u.pw/lzOp6d

5- معالجة عواقب منع إيصال المساعدات الإنسانية إلى الأطفال، وثيقة صادرة عن جلسة مناقشات مجلس الامن برقم S/PV.9594 وتاريخ 3 نيسان/ ابريل 2024

https://docs.un.org/ar/S/PV.9594

6- بيان صحفي: رئيس بعثة المنظمة الدولية للهجرة يدق ناقوس الخطر مع إكمال اليمن عقداً من الحرب والمعاناة الإنسانية، 26 مارس 2025

https://2u.pw/vTWZCi

7- بيان صحفي: اليونيسف تسع سنوات من النزاع في اليمن خلفت ورائها ملايين الأطفال المصابين بسوء التغذية والتقزم، 26 أذار مارس 2024

https://2u.pw/UWP6k

8- تايلور حنا، ديفيد ك.بول، جوناثان دي موير- تقييم أثر النزاع في اليمن: مسارات التعافي- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

https://www.undp.org/ar/yemen/publications/tqyym-athr-alnza-fy-alymn-msarat-altafy

9- تقرير "أطفال اليمن من المدارس إلى المتارس" تحالف رصد https://ycmhrv.org/violations/children-recruitment/2017

10- تقرير "أطفال اليمن..انتهاكات مستمرة" https://ycmhrv.org/violations/human-rights-situation/2024

11- تقرير "تقويض المستقبل. الهجمات على المدارس في اليمن" مواطنة لحقوق الانسان، أغسطس 2020

https://www.ceasefire.org/wp-content/uploads/2020/08/Undermining-The-Future-Ar-1.pdf

12- Ebrahim Yahya Saleh Sheikh, Salim Alshageri, & Mohammed Abdullah Hamood Hamid Hamood, Factors influencing children armed recruitment in Yemen, Taylor & Francis OnlineVolume 8, 2022

https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/23311886.2022.2108137#abstract

13- crisisgroup, Yemen's al-Qaeda: Expanding the Base, 02 February 2017

https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/yemen/174-yemen-s-al-qaeda-expanding-base